التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 118 - تمنع الخلوة بغير محرم، ويمنع التبرج وكشف العورة أمام الأجانب.

المادة 119 - يمنع كل من الرجل والمرأة من مباشرة أي عمل فيه خطر على الأخلاق، أو فساد في المجتمع.

إقرأ في هذا العدد

-المشهد السياسي في العراق المشكلة والحل

-جواب سؤال شراكة التعاون الدفاعي الرئيسية بين الولايات المتحدة وإندونيسيا

-هل يعود التمرد ليملأ فراغ الدولة في مالي؟

-نهاية الديمقراطية والحداثة وسقوط حضارة ابستين

-من الجرح المفتوح إلى لحظة الحسم

الأحد 23 ذو القعدة 1447هـ | الموافق لـ10 ماي 2026 م | العدد 591 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

الطاقة المتجددة: حتى لا نخون الأمانة ونرهن البلاد، فتلعننا الأجيال القادمة

لم تغفل الدول الكبرى في حمأة صراعها على تثبيت نفوذها، وتدعيم سيطرتها على مختلف مجالاتها التقليدية، أمر الطاقات المتجددة ـ الطاقة الشمسية، الرياح، والمائية ـ بعد أن تأكدت أنها هي ركائز القوة المستقبلية. فقد بات من اليقين لديها أن سيطرتها على مصادر الطاقات المتجددة يقلل من اعتمادها على واردات الوقود الأحفوري (النفط والغاز) المتقلبة. فعلاوة على انخفاض تكاليف انتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل كبير، فهي توفر لمن يهيمن على هذا المنتج المستقبلي، فرص عمل ونمو اقتصادي في مجالات التصنيع، التركيب، والصيانة، مع حماية أكيدة للبيئة من مخاطر هذا التغير المناخي الذي بات يتهدد حياة الإنسان، بل وكوكب الأرض كله.

إلا أنه ورغم هذه الحقائق الفاقعة للأبصار، وكل هذه الشواهد الحسية الدالة على أن من عوامل ضمان مستقبل قوة كل شعب إحكام سيطرته على موارده من هذه الطاقة، يستفيق أهل تونس، وهم الذين تحفزوا لتوفير عوامل الانعتاق من التبعية حين كبر حلمهم بتحرير إرادتهم، على مصادقة "مجلس نوابهم" في جلسة عامة يوم 28 أفريل 2026 على مشاريع قوانين تتولى بمقتضاها شركات دولية من النرويج، وفرنسا، والهند، واليابان، وغيرها... من بسط هيمنتها على قطاع حيوي، وتهديد سيادة البلاد الطاقية، عبر اتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء لمحطات طاقة شمسية كبرى ـ فولطاضوئية ـ، بعد أن منحت الحق في إدارة واستغلال خمس محطات إنتاج طاقة شمسية لفترات تتراوح بين 20-30 سنة.

لم يكن أحد ينتظر عدم موافقة المجلس النيابي على جملة هذه الاتفاقيات التي أبرمت بين سنتي ٢٠٢٤ و 2025، وما اشتملت عليه من امتيازات إعفاء من الضريبة الموظفة على الشركات لمدد تتراوح بين 05 و 10 سنوات، رغم أنه كان قادرًا قانونيًا ودستوريًا على رفض اتفاقيات هذه اللزمات، حيث تعتمد هذه الاتفاقيات على مصادقة البرلمان عبر "مشاريع قوانين" لتصبح نافذة، وفقاً للتشريعات التونسية، والتي تفرض عدم دخول اتفاقيات اللزمات ذات الأهمية الوطنية حيز التنفيذ النهائي إلا بعد عرضها على البرلمان والمصادقة عليها.

إلا أنه وقد سبق السيف وغُدر بالبلاد وأهلها مرة أخرى، بعد أن مكّن سابقوهم، الأعداء من ثروات البلاد الأحفورية على مختلف أعراضها، فإن السكوت على هذه الاتفاقيات وما سبقها، وعدم السعي نحو استنقاذ حقوق البلاد وأهلها من أيدي وحوش الرأسمالية العالمية لا يقل خيانة عمّن أمضى البارحة واليوم.

ومع كل ما سبق فإن أخطر صعيد يمكن طرح هذا الموضوع، اليوم، على أساسه هو الحديث عن:

ـ الخطر الذي يتهدد مصالح الشركة التونسية للكهرباء و ا لغا ز .

ـ أو الحديث عن العقبات التقنية وتهالك الشبكة مثل عدم جاهزية شبكة نقل الكهرباء التونسية لاستيعاب كميات كبيرة ومتذبذبة من الطاقة المتجددة.

ـ أو الحديث عن تضارب المصالح وشبهات الفساد، كالإشارة من قبل بعض المتابعين والناشطين إلى شبهات إخلالات قانونية وتضارب مصالح، أو الحديث عن إهدار المال العام، أو احتكار القطاع من قبل أطراف معينة.

فالصعيد الوحيد الذي يجب أن لا يطرح موضوع هذه اللزمات و مثيلاتها إلا على أساسه، هو سيادتنا على مقدراتنا، واستعادة سلطاننا على قرارنا من أجل التخلص من الهيمنة الاستعمارية، والإعداد الجدي لقاعدة بناء أسباب القوة والمنعة التي تحمي قرارنا وتثبت إرادتنا بين أيدينا. وبكل إيجاز غير مخلّ ليس لاتفاقيات اللزمات هذه إلا الإبطال والسعي إلى تحقيق ذلك، فهي أمانة لا يحل لأحد أن يضيعها، وقد أوعدنا الله سبحانه وتعالى سوء العذاب: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (27) . الأنفال .

قفزة النفط تقلص الدعم وتفاقم العجز
و تضع تونس أمام خيارات محدودة

موازنة تونس على حافة الانفجار المالي...

في وقتٍ تتصاعد فيه أسعار النفط العالمية إلى عتبة 120 دولاراً للبرميل، تجد تونس نفسها أمام اختبار مالي صعب، بسبب اتساع الفجوة بين تقديرات الموازنة وواقع الأسعار التي تهدد بتعميق عجز الموازنة في بلد يعاني من هشاشة مالية وهيكلية. وهذا العام اعتمدت الحكومة التونسية في إعداد موازنة 2026 سعراً مرجعياً في حدود 63 دولاراً للبرميل، بهدف التحكم في نفقات الدعم وتوقعات الواردات الطاقية غير أن السيناريو الحالي، مع إمكانية بلوغ الأسعار 120 دولاراً، يعني عملياً تضاعف السعر المرجعي تقريباً، وهو ما يُسقط أهم فرضيات التوازن المالي. ووفق بيانات سابقة كشفت عنها وزارة المالية سابقاً يكلف كل دولار إضافي في سعر النفط الميزانية حوالي 160 مليون دينار، ما يعني أن الفارق الذي يتجاوز 60 دولاراً قد يضيف أكثر من تسعة مليارات دينار (3.1 مليارات دولار) إلى الأعباء العمومية، وهي أرقام تضع المالية العمومية أمام ضغط غير مسبوق.

خيارات محدودة

إن أول التداعيات المباشرة تتمثل في تضخم فاتورة دعم المحروقات، فالزيادة في أسعار النفط في السوق العالمية تؤدي حتماً إلى ارتفاع كلفة التوريد الطاقي بشكل كبير، وزيادة العجز التجاري ويضغط على احتياطي العملة الصعبة، خاصة أن تونس مستورد صافٍ للطاقة وتعتمد بشكل كبير على الخارج لتغطية حاجياتها. و حسب الخبراء سجل العجز التجاري في تونس خلال الربع الأول من عام 2026 ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ حوالي 5.23 مليارات دينار، أي ما يعادل 1.8 مليار دولار مدفوعاً بشكل رئيسي بعجز قطاع الطاقة رغم تحسن الصادرات ، و في المقابل فإنّ الحكومة لا تملك هوامش مناورة كبيرة لتفادي عجز الموازنة.

تمرير الزيادة للمستهلك

و لا يقتصر تأثير صدمة النفط على الميزانية فقط، بل يمتد إلى كامل الاقتصاد، فارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج الصناعي والفلاحي لارتفاع أسعار النقل والخدمات. تبدو الخيارات المتاحة أمام الحكومة محدودة ومعقدة، مرجحاً أن تضطر هذه الأخيرة إلى إعداد قانون مالية تكميلي لتعبئة موارد إضافية وتعديل الفرضيات، وهو خيار تقليدي في حالات الصدمات الكبرى.

في مقابل هذا كلّه...؟

وفي مقابل أزمة الطاقة المزمنة و المحروقات في تونس يصادق مجلس النوّاب على حزمة من خمس اتفاقيات "لزمات" منحت بموجبها شركات أجنبيّة حقّ امتلاك وإدارة محطّات الطّاقة الشّمسيّة لمدّة تصل إلى ثلاثين عاماً، مع إعفاءات جبائيّة ضخمة وتحكيم دولي يُخرج النّزاعات من القضاء التّونسي، كما تحمّل هذه الاتفاقيّات الشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز أعباءً ماليّة ثقيلة تهدّد استقرارها، بينما يُعفى المستثمرون الأجانب من أيّ التزام جاد بنقل التكنولوجيا أو تعزيز المحتوى المحلّي.

كلّ هذا يجعل تونس بوضعها الحالي مجرّد كيان هزيل تابع لأوروبا وهذه نتيجة التبعيّة الحتميّة أن تتأثّر تونس بالأزمات الخارجيّة قبل البلدان التي وقعت فيها الأزمة. فلا غرابة أن تكون أخطر أزماتنا مستوردة، وصارت البلاد بين أزمات داخليّة وأخرى خارجيّة مستوردة لا تستطيع دفعها. فخلال السنوات الماضية، عانت تونس من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، ما أدى إلى توسّع عجز الموازنة وزيادة حاجيات البلاد إلى الاستدانة الداخلية والخارجية لتأمين واردات المواد الأساسي.

إنّ الأسعار العالميّة للطاقة يمكن أن تشتعل أكثر بسبب الحرب على ايران وإغلاق مضيق هرمز، ويمكن معها أن تنفجر الأسعار و بالتالي سيكون النّقص واضحا في الموادّ الأساسيّة ، فماذا سيفعل المسؤولون في تونس؟ لا شيء غير خطابات بائسة حزينة عن أزمة عالميّة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، يتخذونها ستارا (شفّافا) يُخفون بها عجزهم وتبعيّتهم، وفي النّهاية لا حلّ إلّا طبخة الحصى، تسويفا ومماطلة ودعوات إلى الصّبر والانتظار، انتظار أن تنفرج الأزمة العالميّة وتنخفض الأسعار.

نكران الأزمة من الأزمة

إن الأزمة الحقيقية، تبدأ من نكران الأزمة من كونها أزمة نظام فاسد لا يصلح لرعاية شؤون المسلمين، فهو نظام رأسمالي استعماري يخشى من فك الارتباط به وبمؤسساته المالية الناهبة التي تشرف على اغتيال الحكومات اقتصاديا قصد تركيعها وفرض مسار التبعية عليها، وهو نظام منبتّ عن عقيدة المسلمين التي توجب الاحتكام إلى شرع الله العادل، لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

ولذلك فإنه لا سبيل للتحرر من هذه المنظومة الفاسدة وإجراءاتها الجائرة إلا بالبديل الحضاري الإسلامي الذي يدعو إليه حزب التحرير، وبالخلافة التي تعيد مجد الأمة، أما أسطوانة التبرير المشروخة التي يتمّ استعمالها في كل مرّة على اختلاف نغماتها، فإنها ليست سوى طريقة محترفة في بيع الوهم للناس وتزييف وعيهم ولعب دور الضحيّة، عساهم يتقبلون مزيدا من الجرعات القاتلة والوصفات السامّة التي يُعدّها مصاصو دماء الشعوب من أرباب الرأسمالية العالمية.

بقلم أ.محمد زروق

إعلان طرابلس" الليبي التونسي الجزائري حول مياه الصحراء...
بين إرث الاستعمار وضغوط الهيدروجين الأخضر ورؤية الإسلام للشراكة

لم يولد "إعلان طرابلس" (29 أفريل 2026) كاتفاق عابر بين ليبيا وتونس والجزائر حول الخزان العملاق من المياه الجوفية المشتركة، بل جاء في تقاطع ثلاثة مسارات عالمية كبرى: ندرة المياه المتصاعدة، التحول الطاقوي نحو الهيدروجين الأخضر، وإعادة هيكلة السيادة عبر العقود طويلة الأجل. هذا التقاطع يحوّل الخزان الصحراوي من مورد محلي للفلاحة إلى عنصر في معادلة الطاقة والأمن الأوروبي، ما يجعله ساحة لتنافس دولي هادئ أو نموذجًا لتعاون إقليمي سيادي.

دروس من حوض النيل – الإنذار الذي لا يسمع:

ما حدث حول سد النهضة وصراعات مياه النيل ورفض مصر لاتفاقية عنتيبي التي تعيد توزيع النفوذ المائي، ومطالبات دول المنبع بـ "نصيب عادل" من مياه النهر، كلّ ذلك يُشكل إنذارًا مبكرًا للصحراء الكبرى. الفرق أن النيل مورد سطحي متجدد، أما الخزان الجوفي فهو عميق وغير متجدد، واستنزافه اليوم يحرم الأجيال القادمة منه إلى الأبد.

وتشترك الحالتان في أن الحدود السياسية الحالية التي رسمها الاستعمار لا تتطابق مع الوحدة الطبيعية للمورد المائي، وأن غياب آليات إقليمية ملزمة يؤدي إلى توترات دبلوماسية مزمنة، وإلى تهيئة المناخ لتدخلات خارجية من البنك الدولي أو الاتحاد الإفريقي أو القوى الكبرى، وإلى تحويل الماء من "حق سيادي" إلى "ملف وساطة دولية".

من هذا المنطلق، يمكن قراءة "إعلان طرابلس" كمحاولة استباقية موحّدة لتجنب سيناريو النيل في صحرائها، لكن هذا الاتفاق يظل ناقصاً إذا لم ينضم إليه باقي الدول المشاطئة للخزان (مصر، تشاد، النيجر، السودان)، وإذا لم يتحول من مجرد "تنسيق معلومات" إلى "هيئة إقليمية للمياه الجوفية" بقرارات ملزمة وآليات فض نزاعات داخلية.

الهيدروجين الأخضر – استنزاف بماء المستقبل:

تخطط أوروبا لاستيراد 10 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر بحلول 2030، وشمال إفريقيا هو المصدر الأقرب والأكثر قدرة على إنتاج هذه الطاقة بشمسها ورياحها ومساحاتها الشاسعة. لكن إنتاجه يحتاج إلى مياه، وهنا المعضلة: تحلية البحر مكلفة، واللجوء إلى المياه الجوفية أرخص لكنه استنزاف. فإذا انتصر الخيار الثاني، يصبح الخزان مجرد "مدخل لإنتاج طاقة للتصدير"، ما يطرح أسئلة حارقة: هل نُصدر مياه نادرة على شكل هيدروجين بينما تُعاني شعوبنا من الجفاف؟

لذلك، سيكون اتفاق طرابلس أمام اختبار حقيقي إذا انطلقت مشاريع الهيدروجين الأخضر في المنطقة؛ فإما أن يكون إطاراً حامياً للموارد (بتحديد سقف سنوي للاستغلال، واشتراط أولوية للاستخدام المحلي)، وإما أن يصبح غطاءً لاستنزاف متسارع تحت شعار "الاقتصاد الأخضر" البراق.

العقود طويلة الأجل والتحكيم الدولي تجعل السيادة للبيع؟

التتمة في الصفحة

جواب سؤال شراكة التعاون الدفاعي الرئيسية بين الولايات المتحدة وإندونيسيا

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال:

في 2026/4/13م أعلن وزير الحرب الأمريكي ووزير الدفاع الإندونيسي عن تأسيس شراكة التعاون الدفاعي الرئيسية (Mayor Defense Cooperation Partnership - MDCP) بين الولايات المتحدة وإندونيسيا. وقبل ذلك تم تسريب وثيقة سرية من وزارة الحرب الأمريكية حول السماح بالتحليق الشامل للطائرات الأمريكية في عبور الأجواء الإندونيسية.. فما مضمون هذه الاتفاقية وتداعياتها؟ وما مدى تأثيرها في علاقة إندونيسيا بأمريكا؟ وأيضاً ما مدى تأثيرها في العلاقة مع الصين؟

الجواب:

حتى يتضح هذا الأمر نستعرض ما يلي:

1- وردفي البيان المشترك2026/4/13: (أعلن وزير الحرب الأمريكي ووزير الدفاع الإندونيسي عن تأسيس شراكة التعاون الدفاعي الرئيسية (Mayor Defense Cooperation Partnership - MDCP) بين الولايات المتحدة وإندونيسيا.. ويؤكد على قوة وإمكانات العلاقات الدفاعية الثنائية بين الولايات المتحدة وإندونيسيا. كما تهدف MDCP إلى أن تكون إطاراً توجيهياً لتعزيز التعاون الدفاعي الثنائي. وبهذا الإعلان، يؤكد البلدان مجدداً التزامهما المشترك بالحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.. وترتكز MDCP على ثلاثة محاور أساسية تُنفذ على أساس الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية: المحور الأول: التحديث العسكري وبناء القدرات، الثاني: التدريب والتعليم العسكري الاحترافي، الثالث: التدريبات والتعاون العملياتي).

2- وقبل يومين من إصدار البيان المشترك، كشفت صحيفة صنداي جارديان الهندية في موقعها في 2026/4/12: (كشفت وثيقة سرية لوزارة الدفاع الأمريكية عن خطة لتأمين مرور شامل للطائرات العسكرية الأمريكية عبر المجال الجوي الإندونيسي، وذلك عقب اجتماع عُقد في شباط/فبراير بين الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو والرئيس دونالد ترامب في واشنطن، ما يُمثل خطوة مهمة في توسيع النفوذ العملياتي الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.. وكان برابوو قد زار واشنطن في الفترة من 18 إلى 20 شباط/فبراير 2026 لحضور قمة مجلس السلام (Board of Peace - BoP). وخلال هذه الزيارة، وافق خلال اجتماع ثنائي مع ترامب على مقترح يسمح بمرور شامل للطائرات الأمريكية عبر المجال الجوي الإندونيسي، وذلك وفقاً لتفاصيل وردت في وثيقة أمريكية سرية (صنداي جارديان، 2026/4/12).

3- وأضافت الصحيفة نقلا عن الوثيقة السرية: (لتفعيل هذا الالتزام، أحالت وزارة الحرب الأمريكية وثيقة بعنوان "تفعيل التحليق الأمريكي فوق المجال الجوي (Operationalizing U.S. Overflight)" إلى وزارة الدفاع الإندونيسية في 26 شباط/فبراير. تقترح الوثيقة تفاهماً رسمياً تسمح إندونيسيا بموجبه للطائرات العسكرية الأمريكية بالمرور عبر مجالها الجوي لتنفيذ عمليات طارئة، ومهام الاستجابة للأزمات، والتدريبات العسكرية المتفق عليها بين الطرفين). كما تحدد الوثيقة أنه "يجوز للطائرات الأمريكية المرور مباشرة بعد إخطارها بذلك، إلى حين إخطارها لاحقاً بإلغاء التفعيل من قِبل الولايات المتحدة").

4- ثم إن هناك أمراً آخر يتعلق بأرخبيل إندونيسيا الشاسع، الذي يزيد طوله عن 5000 كيلومتر من الشرق إلى الغرب، عبر ممرات جوية حيوية بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ. وهذا تحديداً ما يجعل هذا الوصول ذا قيمة استراتيجية لواشنطن. فليست كل المجالات الجوية الإندونيسية متماثلة. وبموجب المادة ٥٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، فإن ممرات الملاحة البحرية الأرخبيلية المُحددة (ALKI) - أي ممر مضيق صوندا وممر مضيق لومبوك - مضيق مكسار وممر بحر آرو - تحمل حقوق عبور مُحددة للسفن والطائرات. ولا يُمكن لإندونيسيا تعليق هذه الحقوق. ولكن هذه الممرات تمتد من الشمال إلى الجنوب. أما الطرق التشغيلية الأمريكية التي تربط غوام أو الفلبين أو أستراليا أو دييغو غارسيا، فتمتد غالباً من الشرق إلى الغرب، عبر مجال جوي، الذي وفقاً للقانون الإندونيسي رقم 37 لسنة 2002، لم يُصبح بعد جزءاً من أي ممرات أرخبيلية حددتها إندونيسيا. وهنا يكمن خطر هذه الاتفاقية!! فهي تجيز حق الوصول عبر الممرات من الشرق إلى الغرب التي كانت أمريكا مهتمة بها حيث سبق أن أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في تقريرها الصادر عام 2014 بعنوان "حدود البحار"، أنها يجب أن تكون مفتوحة بموجب القانون الدولي!

5- ثم إن مصطلح (الاستجابة للأزمات) فضفاض بما يكفي ليشمل المساعدات الإنسانية أو حزمة الضربات. ويمكن أن تعني (عمليات الطوارئ) أي شيء بدءاً من تنسيق الإغاثة في حالات الكوارث وصولاً إلى العمليات في بحر الصين الجنوبي أو ما وراءه.

وعليه فإنه في ظل نظام الوصول الشامل أو التحليق الشامل، لا تستطيع إندونيسيا التمييز بشكل فعّال بين هذه العمليات على أساس كلّ رحلة جوية على حدة. فإذا كانت طائرة أمريكية تعبر المجال الجوي الإندونيسي متجهة نحو عملية عسكرية ضد دولة ثالثة، تصبح إندونيسيا وسيطاً، سواءً أكانت جاكرتا تنوي ذلك أم لا، وسواءً أبلغت مسبقاً أم لا. ولن ثبالي الدولة الثالثة بتفاصيل بنود اتفاقية النوايا الإندونيسية، بل ستعتبر الأراضي الإندونيسية ممراً لعبور القوات الأمريكية.

6- أما عن موقف الصين من هذه الوثيقة السرية ومعاهدة تعاون الدفاع بين الولايات المتحدة وإندونيسيا فقد نشرت صحيفة غلوبال تايمز، وهي وسيلة إعلام وطنية تابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني، في حسابها في X: عندما طلب من المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، غو جياكون، التعليق على دراسة إندونيسيا لمقترح منح الجيش الأمريكي تصريحاً بالتحليق فوق أراضيها، وعلى العلاقات العسكرية بين واشنطن وجاكرتا، قال يوم الجمعة 2026/4/17 (إن ميثاق رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا ينصان صراحةً على أن الدول الأعضاء تتشارك مسؤولية تعزيز السلام والأمن والازدهار الإقليمي، ولا يجوز لها المشاركة في أي سياسة أو نشاط، "بما في ذلك استخدام أراضيها"، يهدد سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية). وأضاف غو: "نؤمن إيماناً راسخاً بأن التعاون الدفاعي والأمني بين الدول يجب ألا يستهدف مصالح أي طرف ثالث أو يضر بها، كما يجب ألا يؤثر على السلام والاستقرار الإقليميين".

7- في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تربط اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وأستراليا معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة. وهذا يعني أن الولايات المتحدة ملزمة بالدفاع عن شريكها في حال تعرضه لهجوم. في الوقت نفسه، تظل سنغافورة من أقرب شركاء واشنطن الأمنيين في منطقة جنوب شرق آسيا، وإن لم تكن حليفاً لها بموجب معاهدة دفاع. وبموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2005، اعترفت الولايات المتحدة بسنغافورة كشريك رئيسي في التعاون الأمني. ثم وقّعت سنغافورة والولايات المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي مُعزز مشتركة في عام 2015 لتحديد مجالات التعاون في الأمن البيولوجي، والدفاع السيبراني، والمساعدات الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، والاتصالات الاستراتيجية. (قناة أنباء آسيا، 2026/4/20)

8- وبالنظر والتدقيق في مضمون معاهدة MDCP تظهر الأمور التالية:

أ- إن هذه المعاهدة تمهد الطريق لأمريكا لمزيد من الدخول في مجال البحرية وزيادة السيطرة على مضيق ملقا وهو ممر بحري مهم لإندونيسيا بينها وبين الدول المجاورة، وخاصة ماليزيا وسنغافورة، وهذا يعني زيادة سيطرة أمريكا على مضيق ملقا الذي هو أهم ممر بحري للتجارة العالمية والطاقة. ومضيق ملقا هو بالمناسبة شريان الطاقة للصين واليابان وكوريا الجنوبية.. وللعلم فإن معظم واردات الصين من النفط الخام والغاز تمر عبر هذا الممر الضيق نفسه بين إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. وقد سارعت الولايات المتحدة مؤخراً إلى سد هذه الثغرة، وليس من قبيل المصادفة أن يحدث هذا في عهد دونالد ترامب.

ب- هذه الاتفاقية تمهد الطريق لتوفير أو حتى لإنشاء منشأة إصلاح وصيانة شاملة والتجديد للأدوات العسكرية الأمريكية في إندونيسيا، ولا سيما السفن الحربية. وقد نص البيان المشترك عن اتفاقية MDCP على التعاون في مجال الصيانة والإصلاح والتجديد لتحسين الجاهزية العملياتية. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أبدت سابقاً اهتماماً بإنشاء مثل قاعدة بحرية في بيتونغ، شمال سولاويزي، لصيانة وإصلاح سفنها الحربية.

ج- يرسّخ الاتفاق نظاماً قائماً على الإخطار (مجرد الإعلام) بدلاً من منح التصاريح على أساس كل حالة على حدة، ما يُقلل بشكل كبير من القيود الإجرائية المفروضة على حركة القوات العسكرية الأمريكية. كما يحدد الاتفاق آليات التنسيق مع خط ساخن مباشر بين القوات الجوية الأمريكية في المحيط الهادئ ومراكز العمليات الجوية الإندونيسية، إلى جانب قنوات اتصال دبلوماسية وعسكرية موازية.. وهذا الإخطار، أي مجرد الإعلام بالمرور دون التصريح لكل حالة، يسهّل على الطائرات العسكرية الأمريكية عبور المجال الجوي الإندونيسي بسهولة ودون تأخير.. وهذا أمر بالغ الأهمية لوصول الطائرات الأمريكية من قاعدتها في داروين، أستراليا، إلى الصين وتايوان عبر المجال الجوي الإندونيسي، وصولاً إلى الفلبين ثم اليابان!

د- تشير هذه الاتفاقية إلى تطورات العلاقة بين إندونيسيا وأمريكا خلال هذا العام ومنها:

الأولى: مشاركة إندونيسيا في مجلس السلام الذي تقوده الولايات المتحدة بقيادة ترامب: [إندونيسيا تعلن جاهزية 8 آلاف جندي لمهمة السلام في غزة.. وتعد إندونيسيا أول دولة تلتزم رسمياً بإرسال قوات لمبادرة مجلس السلام التي أطلقها ترامب لغزة حيث "يصمد" وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وحماس من ١٠ أكتوبر الماضي بعد عامين من الحرب المدمرة. RT، 2026/2/16]

الثانية: وفي الشهر نفسه تم توقيع اتفاقية التجارة المتبادلة بين أمريكا وإندونيسيا: [أبرمت إندونيسيا والولايات المتحدة اتفاقية تجارية تهدف إلى خفض الرسوم الأمريكية المفروضة على البضائع الإندونيسية من 32٪ إلى 19٪، فيما حصلت جاكارتا على إعفاءات جمركية تشمل زيت النخيل أهم صادراتها إلى جانب مجموعة من السلع الأخرى وجرى توقيع الاتفاقية في واشنطن بين وزير الاقتصاد الإندونيسي إيرلانغا هارتاتو والممثل التجاري الأمريكي جاميسون جرير عقب أشهر من المفاوضات، وفي المقابل ستزيل إندونيسيا الحواجز الجمركية على معظم المنتجات الأمريكية في جميع القطاعات.. واتفقت جاكارتا على اتخاذ إجراءات ضد الشركات الأجنبية التي تضر بمصالح التجارة الأمريكية وتسهيل الاستثمارات الأمريكية في المعادن الحيوية وموارد الطاقة بالتعاون مع الشركات الأمريكية لتسريع تطوير قطاع العناصر الأرضية النادرة.. وقد سافر الرئيس برابوو إلى واشنطن لإتمام الاتفاقية وحضور الاجتماع الأول لقادة مجلس السلام الأمريكي الإندونيسي ووقع مع الرئيس ترامب وثيقة بعنوان (تنفيذ الاتفاقية نحو عصر ذهبي جديد للتحالف الأمريكي الإندونيسي) التي قال البيت الأبيض إنها ستعزز الأمن الاقتصادي والنمو لكلا البلدين.. الشرق الأوسط، 2026/2/20]

والثالثة: كشفت صحيفة صنداي جارديان الهندية في موقعها في 2026/4/12: (كشفت وثيقة سرية لوزارة الدفاع الأمريكية عن خطة لتأمين مرور شامل للطائرات العسكرية الأمريكية عبر المجال الجوي الإندونيسي، وذلك عقب اجتماع عُقد في شباط/فبراير بين الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو والرئيس دونالد ترامب في واشنطن، ما يُمثل خطوة مهمة في توسيع النفوذ العملياتي الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.. وذلك وفقاً لتفاصيل وردت في وثيقة أمريكية سرية (صنداي جارديان، 2026/4/12).

والرابعة: توقيع اتفاقية MDCP التي وضحناها أعلاه وقد جاء في بيانها المشترك 2026/4/13: (أعلن وزير الحرب الأمريكي ووزير الدفاع الإندونيسي عن تأسيس شراكة التعاون الدفاعي الرئيسية (Mayor Defense Cooperation Partnership - MDCP) بين الولايات المتحدة وإندونيسيا... ترتكز MDCP على ثلاثة محاور أساسية.. (1) التحديث العسكري وبناء القدرات؛ (2) التدريب والتعليم العسكري الاحترافي؛ (3) التدريبات والتعاون العملياتي).

وهذه البنود الأربعة تظهر واقع العلاقات بين إندونيسيا وأمريكا.. وتؤكد ما جاء في كتاب مفاهيم سياسية - قضية الشرق الأقصى ص158- 159 وورد [وبعد أن نجحت أمريكا في إخراج هولندا من إندونيسيا، حاولت الحلول محلها، ولكن الإندونيسيين قاوموها سنوات طوالاً، وأبوا أن يخرجوا استعماراً ليدخلوا استعماراً آخر، فبدأت أمريكا تقيم العراقيل في وجه إندونيسيا، وتقيم الثورات ضدها... وجراء هذه المضايقات خضع حكام إندونيسيا للضغط، فقبلوا القروض الأمريكية، والمساعدات العسكرية، فدخلت إندونيسيا تحت النفوذ الأمريكي، وصارت تعد من توابع أمريكا منذ عهد سوكارنو.. فصارت هي المسيطرة عليها، لا سيما سيطرتها على الجيش، وعلى اقتصاديات البلاد، واستمر ذلك حتى اليوم.]، وكذلك سبق أن قلنا في جواب سؤال سابق بتاريخ 2024/11/11 بعد انتخاب الرئيس الحالي: (وبتدبر ما سبق يتبين أن الرئيس الإندونيسي الجديد برابوو منذ إعلان فوزه في الانتخابات في 2024/3/20 وحتى تنصيبه في 2024/10/20، وأيضاً بعد ذلك.. هو يسير على نهج من سبقوه، بل ازداد التصاقاً بأمريكا، وأن نفوذها ما زال هو المستحكم في إندونيسيا!) وهكذا أصبحت إندونيسيا دولة تابعة لنفوذ أمريكا... في الوقت الذي تستطيع فيه إندونيسيا، البلد الكبير بموقعه وبسكانه، ثم الأهم من هذا وذاك، الإسلام العظيم الذي يعم تلك البلاد.. تستطيع إندونيسيا بتطبيق الإسلام في شئون الحياة كلها من خلال إقامة الخلافة الراشدة، تستطيع أن تؤثر في العالم كله بنشر الخير في ربوعه.. ومن ثم ترضي رب العالمين بأداء فرضه العظيم.. وبدونٍ ذلك يبقى النظام الإندونيسي أسيراً لأمريكا تابعاً لها يأتمر بأمرها وينتهي بنهيها فيخسر دنياه وآخرته وذلك هو الخسران المبين.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾

14 ذو القعدة 1447هـ

المشهد السياسي في العراق
المشكلة والحل

اختار "الإطار التنسيقي" مساء الاثنين الموافق 2026/4/27، علي فالح الزيدي رئيسا للحكومة العراقية، بعد سحب ترشيح المالكي الذي قوبل بفيتو أمريكي، وانسحاب السوداني رئيس الحكومة المنتهية ولايتها، لمنع الدخول في فراغ دستوري بسبب الانسداد السياسي الذي وقعت فيه قوى الإطار التنسيقي.

والزيدي هو مرشح تسوية لم يكن اسمه ضمن مرشحي رئيس الوزراء، وهو رجل أعمال ويشغل حاليا منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية القابضة، التي تنشط في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والإسكان والتطوير العقاري والخدمات المصرفية والمالية، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة مصرف الجنوب الخاضع للعقوبات الأمريكية، فهو لم يشغل أي منصب حكومي أو سياسي.

وقد هنأ رئيس أمريكا ترامب، الزيدي بمناسبة تكليفه رسمياً لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، موجهاً له دعوة رسمية لزيارة واشنطن بعد تشكيل الحكومة، كما بحث الجانبان في اتصال تليفوني العلاقات الاستراتيجية بين العراق وأمريكا وسبل تعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة. كما هنأته إيران، وكذلك رحبت بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق وإسبانيا بترشيحه، بالإضافة إلى مباركة معظم الأحزاب العراقية.

وهنا لا بد لنا من إلقاء الضوء على المشهد السياسي العراقي بعد هذا الترشيح، فهناك نقاط مهمة لا بد من بيانها:

أولا: مشكلة العراق لم تنته بإعلان رئيس الحكومة، لأن ما بعده أصعب بسبب توزيع الحقائب الوزارية والتناحر بين الكتل السياسية على هذه المناصب، وهو التحدي الذي قد يؤسس لحالة خلافات أو شد وجذب بين الكيانات لا سيما أن التوزيعة الوزارية عادة ما تتنافس عليها الأحزاب للحصول على مكاسب يصفها السياسيون في العراق بـ"استحقاق انتخابي"، وهذه المرحلة سوف تكون أكثر تعقيدا من سابقتها بسبب إعلان أمريكا عدم موافقتها على وجود أي مرشح له ارتباط بإيران أو الفصائل المسلحة الموالية لها.

وأشار مصدر لوكالة شفق نيوز إلى أن "الإطار التنسيقي شكل لجنة خاصة لمراقبة توزيع الحقائب الوزارية وأسماء المرشحين لها، بالتنسيق مع رئيس الوزراء المكلف، منعاً لتحول الخلاف على الوزارات إلى عقدة تعطل ولادة الحكومة".

"وتتزامن هذه التحركات مع نقاشات داخل القوى السياسية بشأن خارطة أولية لتوزيع الحقائب الوزارية، إذ تشير المعلومات المتداولة داخل كواليس التفاوض إلى أن ائتلاف الإعمار والتنمية بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته محمد شياع السوداني يتجه للحصول على خمس وزارات بينها وزارة سيادية، فيما سيحصل ائتلاف دولة القانون على وزارة النفط ووزارة خدمية أخرى، مقابل صعود حصة حركة صادقون بزعامة قيس الخزعلي إلى وزارتين ومنصب نائب رئيس الوزراء.

أما ضمن الحصة السنية، فتدور المفاوضات حول حصول حزب تقدم بزعامة الحلبوسي على وزارة التعليم العالي، فيما تطرح وزارة الدفاع ضمن حصة تحالف العزم بزعامة مثنى السامرائي، وفي المقابل يرجح أن تذهب وزارتا الخارجية والعدل إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما يجري تداول وزارتي البيئة والثقافة ضمن حصة الاتحاد الوطني الكردستاني، في إطار تفاهم أوسع يربط المشاركة الكردية في الحكومة الجديدة بتعهدات واضحة بشأن الملفات العالقة مع بغداد".

وهذا الملف يكثر فيه التصارع، وبيع وشراء المناصب، فهو مناخ خصب للفساد والسرقات.

ثانيا: الملف المهم الثاني هو إعادة صياغة العلاقة مع أمريكا، خصوصاً أن توجهاتها الأخيرة تبدو عدائية ضد تحالف الإطار التنسيقي، بعد انتهاء شهر العسل بين أمريكا وإيران، فضلاً عن تحديات المنطقة والحرب على إيران والعلاقة مع دول الخليج التي تتهم العراق بالاعتداء عليها وعدم قدرة الحكومة العراقية على كبح جماح الفصائل المسلحة... وهذا الملف يخضع للظروف الراهنة في المنطقة وما سيتولد عنها من نتيجة الحرب الدائرة في المنطقة.

ثالثا: مشكلة العراق لا يمكن حلها بتسمية رئيس للحكومة، فهو منذ احتلاله عام 2003م وإلى الآن ينحدر من سيئ إلى أسوأ، فالنفايات التي يعاد تدويرها كل دورة انتخابية خاضعة لخارطة سياسية (طائفية وقومية) رسمها المحتل الأمريكي، دفع ثمنها البلد مئات الآلاف من الضحايا، وانتشار الفساد، وضياع الثروات، والحال الآن أشد سوءا بعد انتهاء حالة التوافق الأمريكي الإيراني ووقوع العراق بين مطرقة أمريكا وسندان إيران، وهو أمر لا يبشر بخير لبلد فاقد للسيادة داخليا وخارجيا.

رابعا: لا يمكن وضع صورة سياسية واضحة لمستقبل العراق بمعزل عن محيطه الخارجي، فمستقبل العملية السياسية في العراق مرهون بنتائج الحرب الأمريكية الإيرانية، فهو وباقي دول المنطقة جزء من هذه الحالة، بل هو أكثر تعقيدا بسبب وضعه الأمني الداخلي وضياع القرار السيادي بين الحكومة العراقية والفصائل الخارجة عن قرار الدولة.

التتمة في الصفحة الرابعة

تتمة : إعلان طرابلس" الليبي التونسي الجزائري حول مياه الصحراء... بين إرث الاستعمار وضغوط الهيدروجين الأخضر ورؤية الإسلام للشراكة

حزمة اللزمات الخمس التي صادق عليها البرلمان التونسي أخيرا والمتضمنة لعقود طاقة لـ30 سنة شرط التحكيم الدولي تكشف الخطر. فإذا ارتبطت إدارة الخزان الجوفي بعقود مماثلة، قد تجد الحكومات نفسها ملزمة قانونيًا بضخ مياه حتى لو استنزف الخزان.

ومن هنا، فإن أي نسخة مستقبلية من "إعلان طرابلس" يجب أن تكون خالية من أي شرط للتحكيم الدولي في النزاعات المتعلقة بالمياه، وأن تبقى السيادة المائية للأطراف الثلاث وحدها، مع آلية مغاربية داخلية لحل الخلافات، بعيداً عن المحاكم الدولية التي قد تنحاز إلى مصالح المستثمرين على حساب الحقوق السيادية للدول والشعوب.

نموذجان للمستقبل – التقاسم الدفاعي أم التكامل الصحراوي؟

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص أن المنطقة أمام نموذجين متنافسين لإدارة مواردها المائية والطاقية.

- النموذج الأول (التقاسم الدفاعي): كل دولة تحمي حصتها وطنياً، وتوقع عقوداً ثنائية مع المستثمرين الأجانب، وتصر على سيادتها الوطنية الصارمة حتى لو أدى ذلك إلى تنافس إقليمي واستنزاف متسارع ، وهو الأقرب للواقع اليوم، لأن الاتجاه العالمي الحالي يدفع نحو التقاسم الدفاعي خدمة لأجندة استعمارية تعمل لبقاء الشعوب أسيرة لحدودها الاستعمارية والحكومات غارقة في تنافساتها الإقليمية، صمن سياسة "فرق تسُد".

- النموذج الثاني (التكامل الصحراوي)

الانتقال من منطق "حصص وطنية" إلى منطق "مشاريع وبنية تحتية مشتركة" ، حيث تُبنى شبكات مياه موحدة، وممرات للطاقة والهيدروجين الأخضر، وتفاوض مُوحّد مع المستثمرين الأجانب من موقع قوة تفاوضية أكبر، وتدار الموارد كأمانة للأجيال وليس كغنائم للحكومات الحالية. هذا النموذج القوي يحتاج إلى قناعة سياسية عميقة ومؤسسات إقليمية قوية غير موجودة حالياً، لكنه الوحيد الذي يمكن أن يحقق تنمية حقيقية في الصحراء، ويحمي الخزان الجوفي من الاستنزاف، ويحول المنطقة من مسرح للتنافس الخارجي إلى فاعل إقليمي موحد.

خاتمة وتوصيات:

إذا أردنا تحويل "إعلان طرابلس" من اتفاق نوايا تقني إلى رؤية استراتيجية حقيقية تقاوم الاستنزاف والهيمنة الخارجية، وتحقق في الوقت نفسه مبادئ الشراكة والعدالة التي جاء بها الإسلام في حديث "المسلمون شركاء في الماء والكلأ والنار" ، فلا بد من العمل على خمسة محاور رئيسية :

1. توسيع الاتفاق ليشمل كل الدول المشاطئة.
٢. إنشاء هيئة إقليمية للمياه الجوفية بصلاحيات محدودة وملزمة.
3. الفصل بين ملف المياه والهيدروجين، مع إعطاء أولوية مطلقة للاستخدام المحلي.
4. رفض التحكيم الدولي في نزاعات المياه.
5. ربط الاتفاق باستراتيجية مغاربية للطاقة والغذاء.

الخلاصة:

"إعلان طرابلس" اختبار حقيقي لقدرة البلاد المغاربية على تجاوز الحدود الاستعمارية، فتتحول إلى نموذج مغاربي إفريقي رائد لإدارة الموارد المشتركة بكرامة وسيادة وعدالة، أم سيُستغل هذا الاتفاق كغطاء لاستنزاف أسرع تحت مسميات "التعاون الإقليمي" و"الاقتصاد الأخضر" و"جذب الاستثمارات"؟ الأيام وحدها ستكشف الإجابة، لكن الأمة المسلمة مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تتذكر وصية نبيها: "المسلمون شركاء في الماء والكلأ والنار" ، وأن تعتصم بحبل الله جميعاً ولا تفرق، لأن الماء الذي يروي العطش اليوم هو نفسه الذي سيحدد مصير الأجيال غداً.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

هل يعود التمرد ليملأ فراغ الدولة في مالي؟

في جغرافيا تبدو بعيدة عن مركز القرار الدولي، يتشكل اليوم أحد أخطر التحولات الصامتة في غرب مالي، حيث يعود اسم أزواد إلى الواجهة، لا كذكرى لتمرد مضى، بل كمشروع يتجدد من قلب الفوضى. إن ظهور جبهة تحرير أزواد بصيغتها الجديدة ليس حدثاً معزولاً، بل هو انعكاس مباشر لانهيار التوازنات التي حكمت منطقة الساحل لسنوات، بعد تراجع النفوذ الدولي وتآكل سلطة الدولة المركزية.

في هذا السياق المضطرب، تختلط مطالب الهوية القومية بحسابات القوة، وتتداخل السياسة في اقتصاد الفوضى لتنتج مشهداً أكثر تعقيداً من مجرد صراع انفصالي تقليدي. ما يجري اليوم ليس فقط صراعاً على الأرض، بل هو اختبار قاس لفكرة الدولة نفسها في واحدة من أكثر مناطق العالم هشاشة.

من التمرد التقليدي إلى إعادة التموضع السياسي:

تمرد أزواد في مالي هو صراع هيكلي مستمر منذ استقلالها المزعوم عام 1960، ويتمحور حول مطالب الطوارق سكان الشمال بالحكم الذاتي أو الانفصال في منطقة أزواد. ويُنظَر إلى هذا التمرد على أنه حلقة مفرغة من التمرد والقمع، ثم المفاوضات والهدن التي تتكرر عبر العقود.

ومنذ إعلان استقلال إقليم أزواد لفترة وجيزة عام 2012 على يد الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بدا أن القضية الطوارقية قد دخلت مرحلة جديدة، لكن سرعان ما تم احتواء ذلك الصعود عبر تدخلات عسكرية خارجية، أبرزها عملية سيرفال بقيادة فرنسا.

اليوم تعود الفكرة نفسها، ولكن بلباس مختلف؛ خطاب أقل اندفاعاً نحو الانفصال الصريح، وأكثر تركيزاً على الحكم الذاتي والحقوق السياسية. وهذا التحول ليس اعتدالاً بقدر ما هو تكتيك فرضته موازين القوى. فإذا كانت التمردات الطوارقية السابقة كلاسيكية، فإن هذه الجبهة هجينة بامتياز، وتتميز بعدة عوامل رئيسية:

تكتيك الرأسين بالشراكة مع القاعدة:

لأول مرة، تتعاون جبهة انفصالية بهذا الشكل مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة، بتقسيم أدوار واضحة؛ حيث يركز الطوارق على توسيع سيطرتهم في الشمال، بينما يضرب الجهاديون العمق الاستراتيجي للدولة، ما خلق معادلة صعبة. وقد ورد ذلك في خبر الجزيرة نت بتاريخ 2026/4/28 تحت عنوان: "تحالف نصرة الإسلام وجبهة تحرير أزواد: زواج مصلحة أم تحول استراتيجي؟".

توقيت استغلال الفراغ الجيوسياسي:

ساعد انسحاب البعثة الأممية (مينوسما) نهاية 2023، ونهاية عقد مجموعة فاغنر الروسية حيث أعلنت المجموعة الروسية رسميا انتهاء عقدها في مالي في 6 حزيران/يونيو 2025، وقد جاء هذا الإعلان بعد أن قالت المجموعة إنها أنجزت المهمة الرسمية التي تعاقدت عليها مع الحكومة المالية حسب إذاعة صحراء 24 بث مباشر، ما خلق فراغا في المشهد وفتح المجال لإعادة ترتيب النفوذ. وهذا يضع السلطة المالية أمام مسارين: إما الاستمرار في خيار الحسم العسكري، الذي أثبت محدوديته أمام حرب العصابات المتطورة، أو القبول بتفاوض صعب مع الجماعات المسلحة والقوى الانفصالية لإنقاذ ما تبقى من كيان الدولة. حيث تتجه الدولة نحو مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، قد تنتهي بتغيير في هيكلة السلطة أو إعلان حالة طوارئ طويلة المدى.

انتصار معنوي بإعادة كتابة التاريخ (استعادة كيدال): وفقا للتقارير فقد تعرضت البلاد في 25 نيسان/أبريل 2026 لهجمات استهدفت مناطق وقواعد عسكرية أسفرت عن مقتل وزير الدفاع ساديو كامارا وزوجته، إلى جانب سقوط ضحايا آخرين، كما سجلت انفجارات متقطعة في محيط مطار موديبو كيتا الدولي في العاصمة باماكو وسقطت مدينة كيدال في أقصى الشمال، حيث إن سقوط المدينة مجدداً، بعد أقل من ثلاث سنوات من استعادتها، كان بمثابة إعلان فشل نهج باماكو العسكري، متجاوزاً دعم كتائب المرتزقة الروس، الذين اضطروا للانسحاب وفق تفاهم ميداني (حسب مركز دراسات الأمن الأفريقي بتاريخ 2026/4/29).

والسؤال الأكثر أهمية: لماذا الآن؟

إن قرار تشكيل الجبهة هو محصلة لتراكم الغضب المتجذر في أوجه القصور الهيكلية في مالي. ففي الجذور السياسية، يعود ذلك إلى فشل متكرر في تنفيذ الاتفاقات، أبرزها اتفاق الجزائر (كانون الثاني 2024)، فقد (شكل إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة في عام 2015 نقطة تحول مفصلي إذ أعادت فتح جبهات القتال مع الجماعات المسلحة بما فيها فصائل الطوارق وفي ظل هذا التصعيد برزت الحاجة لدى بعض الحركات الأزوادية لإعادة هيكلة صفوفها ضمن إطار موحد أكثر فاعلية)، وجاء تشكيل الجبهة رداً مباشراً على التصعيد العسكري الذي ورثه المجلس العسكري الحاكم.

أما الدوافع الاستراتيجية، فتتمثل في رغبة الفصائل المنضوية تحت مظلة الجبهة في استباق أي تهديد مستقبلي، من خلال كيان موحد يمتلك القدرة على الردع الجماعي.

ومع الأسف، فإن المشهد أشبه برقصة التانغو القاتلة بين لاعبين رئيسيين: جبهة تحرير أزواد (انفصاليو الطوارق)، حيث جاء إعلان تشكيل جبهة التحرير أزواد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 نتيجة مباشرة لتراكمات أمنية وسياسية شهدها شمال مالي، أعادت تشكيل مشهد الفاعلين المسلحين في المنطقة، وهي تسعى إلى تقرير مصير أزواد وحكم ذاتي مدعوم بشرعية معتدلة لجذب الدعم الخارجي، لكنها تصطدم بضعف الائتلاف واحتمال انقسامه لاحقاً.

وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (جهاديون)، ففي عام 2017 برز تنظيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين باعتباره قوة مهيمنة بعد اندماج عدة جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة ما أدى إلى تصاعد الهجمات وتوسع رقعة السيطرة في شمال مالي، والتي تستثمر النهج العملي لتصبح طرفاً أساسياً في المعادلة، مستفيدة من قيادة شخصية وسيطة مثل إياد أغ غالي لتقريب وجهات النظر (الجزيرة نت، 2026/4/28).

وفي ضوء هذه الهشاشة الحادة، قد ينزلق المشهد المالي نحو حرب أهلية شاملة، مع استمرار استهداف العاصمة وتوسع الجبهة صوب المدن الكبرى من مثل غاو وتمبكتو، بما يهدد بإغراق البلاد في حرب إقليمية طويلة الأمد. أو قد نصل إلى سيناريو تفتيت الدولة وتشكيل كانتونات عرقية على غرار الصومال، وهو ما قد يسمح بتدخلات إقليمية، مثل الجزائر وموريتانيا، ودولية أيضاً، خاصة مع وجود تنافس على النفوذ واختراق المنطقة برمتها.

وعليه، فإن ما نشهده ليس مجرد تمرد جديد، بل هو فشل ذريع لنموذج الدولة المركزية في مالي. فجبهة أزواد لم تعد مجرد جماعة متمردة تطلب الحكم الذاتي، بل أصبحت أزمة بنيوية ربما يتعامل المجلس العسكري في باماكو معها، إما عبر المفاوضات أو الاستمرار في نهج القمع الذي أثبت فشله مرارا.

ومع الأسف، فإن بلاد المسلمين تستباح للقاصي والداني تحت شتى المسميات، ما دامت بلا خليفة يحمي حماها. لذلك، على شعوب أفريقيا خاصة، والمسلمين عامة، العودة إلى حياة كريمة تستمد قيمها من تطبيق شرع الله، والسعي لتحقيق بشرى رسول الله ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ»، فنخرج من عنق العرقية والطائفية، وننصهر في بوتقة الإسلام كما كنا سابقاً، تحت راية خليفة يرعى شؤون المسلمين وغير المسلمين من حاملي التابعية، وينشر العدل والنور في العالم. اللهم عجل لنا بدولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

نهاية الديمقراطية والحداثة وسقوط حضارة ابستين

كلمة الأستاذة حنان الخميري في مؤتمر الخلافة السنوي بالخلافة نواجه الهيمنة الأمريكية و ننقذ العالم من حضارة ابستين و الحداثة.

لطالما تغنى الغرب و أشباه المثقفين من بني جلدتنا بالحضارة الغربية كونها أساس التقدم و الحداثة و الأبعاد القيمية للنظام الديمقراطي المعتمد في الأنظمة الغربية كونه النظام المرسخ للقيم الكونية كالحرية و العدالة و المساواة مقدمين لنا هذه الأنظمة العلمانية الديمقراطية كونها منقذ البشرية و ملاذها و مأمنها.

و إننا في حزب التحرير لطالما نبهنا بأن البشرية عامة و تونس خاصة لم تحصد من دولة الحداثة والديمقراطية سوى مزيدا من الفقر و البطالة، وارتفاع الأسعار، وتردي الخدمات، و هجرة الكفاءات ونهب الثروات وازدياد التبعية و الاملاءات الخارجية و تفاقم الازمة التي أنتجت الشقاء و المظالم.

ولا يخفاكم اخوتي أن ما نعيشه اليوم من أزمة هو نتيجة حتمية لحضارةٍ رأسمالية فصلت الدين عن الحياة، وجعلت المنفعة مقياسًا، والاستعمار غاية لتكريس التبعية و الهيمنة معتمدة على المأجورين من أبناء جلدتنا الذين لازالوا ينكرون الواقع و يمجدون الحضارة الغربية و الانظمة الديمقراطية العلمانية مبررين الامر بتطبيق خاطئ للديمقراطية .

و لكن يمكرون و يمكر الله و الله خير الماكرين فجاءت فضيحة قضية ابستين و ما نشر بمقتضاها من وثائق و شهادات عرت الحقائق و بينت زيف الحضارة الغربية و الانظمة العلمانية المنادية بالحرية و المساواة .

فقضية جيفري إبستين وضحت جليا وجود تضارب كلي بين الخطاب القيمي الغربي (الديمقراطية والحداثة) والممارسة الواقعية المبرزة بالدليل القاطع لأزمة الحضارة الغربية معرّية التعفن في أروقة النخب السياسية والاقتصادية الغربية و ممن ارتبط بها من الانظمة العربية فسقطت الأقنعة عن القيم التي لطالما تغنّت بها هذه الحضارة لتكشف عن صراع قيمي و أخلاقي عميق وتحولت من مبادئ سامية إلى مجرد ستائر لإخفاء حقيقة أنظمة الاستغلال و الابتزاز التي تحارب الفطرة والإنسان.

فالانظمة الرأسمالية لا تعدو أن تكون أنظمة الاحتكار والابتزاز و هي التي تأسست على النهب والاستغلال، حيث يتم توظيف الملفات الحساسة لتعزيز المواقع السياسية وإضعاف الخصوم، بدلاً من تحقيق العدالة للضحايا.

فإننا بعد فضيحة قضية ابستين لامسنا عن كثب زيف هذه الحضارة و بشاعتها فعوضا عن الاعتذار و الاعتراف بفشل هذه الانظمة فقد تحولت وثائق إبستين من ملف قضائي حساس يستوجب المحاسبة إلى أداة اشتباك سياسي مباشر بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة مما أدى إلى افراغ الديمقراطية من محتواها الأخلاقي والقانوني.

و نحن لا نرى في قضية ابستين أمرا متجددا بل هي حلقة من سلسلة متصلة من الانكسارات الأخلاقية (مثل ملفات غوانتانامو، أبو غريب، وويكيليكس) التي تساهم في إضعاف الثقة في نموذج الحداثة الغربية وديمقراطيتها.

وتكشف فضائح "إبستين" أن هذه الحضارة ليست سوى واجهةٍ براقةٍ تخفي خلفها نخبةً سياسية ومالية غارقة في الفساد والجريمة، تسخّر العالم لخدمة مصالحها، وتشعل الحروب من أجل السيطرة والنفوذ، وتنتهك حقوق المرأة والطفل، بينما تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان المزعومة.

ومع تفاقم هذا السقوط الحضاري وتآكل النظام الدولي، يبرز الإسلام كبديل حضاري متكامل في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة تنقذ البشرية من مظاهر الانحلال والدمار.

إن الامة الاسلامية اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة نعيش فيها الانهيار الحضاري في الغرب و النهوض الاسلامي، فالمستقبل يتجه نحو نظام دولي جديد تنهي فيه دولة الخلافة عهود الاستعمار والاغتراب لتقدم للبشرية نموذجا مضيئا يحمل قيم الخير يجمع بين التقدم المادي والسمو الروحي والعدل المطلق نظام قدره لنا ربنا حتى لا نشقى فقيام الخلافة بات أمرا حتميا سواء من منظور السنن الكونية أو قراءة متمحصة في الحقائق التاريخية أو لم نبشر بها ؟

قال صلى الله الله عليه وسلم:ثم تكون خلافة على منهاج النبوة.

من الجرح المفتوح إلى لحظة الحسم

ليست المأساة خبراً عابراً يُطوى مع نشرات المساء وإن صارت النوازل خبرا عاجلا بين العواجل. منذ إلغاء الخلافة مطلع القرن الماضي على أيدي مجرم العصر، مصطفى كمال، والطعنات تتجدّد في جسد الأمة الممزق بأسماء وأمكنة، شكلت محطات موجعة لا يمكن أن تمحى من الذاكرة، بل صارت سلسلة ممتدة من الفصول الدامية التي تعيد كتابة نفسها بأشكال مختلفة وأماكن متباعدة على طول البلاد الإسلامية وعرضها، ولم يكن آخرها ما حصل في غزة.

ولأن ملّة الكفر واحدة، لم تكن جراح الأمة أحداثاً منفصلة، بل ملامح لواقع استعماري واحد يعيد إنتاج نفسه، ويستهدف مجموعة حضارية واحدة وإن فرقتها الحدود: واقع معركة حضارية ثراق فيها الكرامة، وتختبر فيها إرادة الشعوب، وتترك فيها الأمة في مواجهة عبء ثقيل يتكرر بأسماء مختلفة ووجوه متعددة، يجمعها ميدان يتنافسون فيه على لعق أحذية الأمريكان تجديدا لأساليب وأشكال الارتهان! ومع كل محطة جديدة، يتأكد لنا أن الذاكرة لم تعد تحتفظ فقط بما مضى، بل تحمل ما لم ينتهِ بعد.

منذ نكبة فلسطين وجراح الأمة لم تلتئم، بل ظلّت تنزف جيلاً بعد جيل. تتبدّل الصور، وتتغيّر الوجوه، لكن المشهد ذاته يتكرّر: أرض ومحارم تُغتصب، دماء تُراق، شهود زور في سدة الحكم، وأمّة تنظر وكأنّها عاجزة عن كسر الحدود التي تطوقها! مرّت العقود، وجاءت هزائم وانكسارات وآلام، ثم انتفاضات وأحلام وآمال، ثم عودة إلى واقع أشد قسوة يحكمه منطق القوة وتنبعث منه روائح الموت. والتحدّي ليس في ندرة المعلومات التي صارت تضخ يوميّا محكومة بخوارزميات الذكاء الصناعي، وإنما في تبلّد الإحساس.

نرى، نسمع، ثم نمضي! كأنّ المسافة بين الصورة والقلب اتسعت حتى صارت فجوةً رهيبة، بل حتى صار السؤال موجعا: هل اعتدنا الألم، أم فقدنا القدرة على تحويله إلى فعل؟!

في كل مرحلة، تتعلّق القلوب بأمل جديد، بشخص أو محور أو مشروع يظنّ الناس أنّه يحمل خلاصهم وإن صُنع على أعين الاستعمار. التفّت الجماهير يوماً حول جمال عبد الناصر باعتباره صوت الكرامة العربية، ثم حول صدام حسين باعتباره سداً في وجه الهيمنة، ثم حول الإسلام المعتدل ورموزه ما دام الإسلام هو الحل، ثم في مراحل لاحقة حول قوى رفعت راية المقاومة، ثم في مشاريع إقليمية كبرى تقودها إيران، وكان الناس يسيرون في كل مرحلة وراء هذا أو ذاك مظنة أنه طريق التحرر من ربقة الاستعمار، ولكن يتبين لاحقا أنه (أي الاستعمار) قادر على تغيير جلده.

وفي كل مرة تقريبا، كانت العاطفة تسبق الرؤية، وكان الأمل يُعلّق على رموز أو محاور، لا على فكر مبدئي ومشروع نهضوي جامع ينتظر لحظة الحسم. ثم لا تلبث التجارب أن تصطدم بحدودها المرتبطة بالفكرة والطريقة: التقديرات الخاطئة، الاستهانة بالخصم، ضغط الواقع، غياب البديل، تناقضات الداخل، وأحيانا الارتباط بالخارج دعما وتمويلا، فيعود الإحباط أشدّ مما كان.

وفي المقابل، بقيت أنظمة الحكم في كثير من بلاد المسلمين التي يُفترض أن ترعى شؤونهم تدور في فلك التبعية، لا تعبّر عن إرادة الأمة ولا تحمل همّها الحضاري. تحوّلت عند كثيرين إلى عبء إضافي؛ تُدير الأزمات بدل أن تحلّها، وتطفئ الروح بدل أن تُحييها، بل تطبق الخناق على الشعوب قصد تركيعها، حتى أصبح المسلم يشعر أنّه غريب في بلده، مسلوب الإرادة، محاصر بين واقع داخلي خانق ومشهد خارجي دامٍ.

هنا تحديداً تبرز المعضلة الحقيقية: ليست في نقص الشجاعة، ولا في غياب التضحيات، بل في عدم الاهتداء إلى الإطار الجامع الذي يحوّل هذه الطاقات إلى قوة فاعلة قادرة على قلب المعادلة لصالح الإسلام وأهله. فالأمة التي تملك عقيدة حية، وتاريخاً عريقاً، وطاقات بشرية هائلة، وثروات لا تكاد تحصى، لا يعجزها النهوض، لكنها تحتاج إلى بوصلة واضحة، وإلى مشروع لا يُبنى على ردّ الفعل، بل على رؤية كاملة متكاملة، مستمدة من الكتاب والسنة.

إنّ الاكتفاء بردود الفعل العاطفية، مهما كانت صادقة، لا يصنع نهضة. وإن التعويل على زعامات ظرفية أو محاور إقليمية لا يمكن أن يحقق التحوّل المنشود. كما أن مراكمة الوعي بأسباب الفشل دون السير في طريق النجاح هي حجة على أصحابها لا حجة لهم، وعليه فالمطلوب أعمق من ذلك: إعادة بناء الوعي على أساس أنّ الإسلام ليس شعاراً يُرفع، بل نظام حياة يُقام، وأنّ وحدة الأمة ليست حلماً طوباويا، بل ضرورة وجودية، وأنّ استعادة الكرامة لا تكون بترقيع الواقع، ولا بالتحرك ضمن الخطوط الحمراء التي يفرضها، بل بتغييره من جذوره استجابة لله ولرسوله ﷺ.

وحين يُطرح هذا المعنى، يعود إلى الأذهان وعدٌ عظيم وبشارة راسخة في وجدان المسلمين: أن تعود للأمة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لا كذكرى تاريخية، بل كواقع حيٍّ يجسّد العدل، ويوحّد الصف، ويحرّر الإرادة ويقطع يد الاستعمار. هذه ليست فكرة طوباوية، بل تصور له جذوره وأصوله، وله شواهده في التاريخ الإسلامي العريق، ويمكن - إذا توفرت له الإرادة والوعي والعمل - أن يتحول إلى مشروع حضاري قابل للتحقق، بقيادة حزب سياسي نذر نفسه لهذه الغاية، هو حزب التحرير.

إنّ الطريق إلى ذلك ليس سهلاً، لكنه واضح المعالم لمن أراد أن يسلكه بصدق. يبدأ بإيقاظ الإحساس من سباته، وبكسر حالة التفرّج، وبالانتقال من التعاطف إلى الالتزام، ومن الغفلة إلى الإحساس بالمسؤولية ومن التشتت إلى العمل المنظم. فالأمة لا ينقصها الإخلاص، بل تحتاج إلى توجيهه، ولا ينقصها الحماس، بل تحتاج إلى تأطيره ضمن مشروع جامع مانع ينشد الاستظلال بحكم الشريعة.

لقد آن للأمة أن تخرج من دائرة الانتظار، وأن تدرك أنّ خلاصها لا يأتي من خارجها، ولا يُصنع على هامش الأحداث، بل ينبع من داخلها، من عقيدتها، ومن وعيها على أحكام دينها، ومن قدرتها على الالتفاف حول مشروع يعبّر عنها حقا. وإنّ في الأمة اليوم رجالاً ونساءً صدقوا ما عاهدوا الله عليه، يحملون هذا الهمّ، ويسعون لإعادة بناء هذا الكيان الجامع، إيماناً منهم بأنّ الاستخلاف في الأرض وعدٌ رباني وبشرى نبوية، وأنّ تحقيقه يحتاج إلى عمل دؤوب ونفس طويل وصبر جميل.

وعلى الجميع أن يتأكد، وفي مقدمتهم تلك الفئة المخلصة من أهل القوة والمنعة، أن تضميد الجراح وحسم المعركة الحضارية لصالح الأمة أمر ممكن، متى اعتبرنا أن القضية ليست جغرافيا بل عقيدة، ثم يأتي بعدها معنى: كرامة الإنسان، وحرمة الدم، وواجب النصرة. حين تُستعاد هذه المفاهيم وتتضح صورتها في الأذهان، يتبدّل السؤال من "ماذا يحدث هناك؟" إلى "ماذا يجب أن أفعل أنا هنا؟". فهل تبقى القلوب معلّقة بأوهام تتكرّر، أم تتحول إلى قوة تدفع نحو التغيير الحقيقي؟ وهل يظلّ الألم خبراً يُروى، أم يصبح شرارة توقظ أمة بأكملها؟

اللحظة ليست عابرة، بل فاصلة؛ إمّا استمرار الدوران في الحلقة نفسها، أو بداية طريق جديد يعيد للأمة وحدتها، وللإنسان كرامته، وللرسالة معناها في واقع الحياة. قال تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

بقلم المهندس وسام الأطرش

تتمة:المشهد السياسي في العراق المشكلة والحل

خامسا: لا يوجد أي علاج لهذا الحال طالما ننشده من داخل المشكلة، فالحل يجب أن يكون من خارجها، فالنظام السياسي الذي فرضه المحتل ولّد كل هذه المشاكل، وأي محاولة لحلها من داخله هو عبث وتفاقم للمشكلة، لذلك لا بد لعلاج الحالة السياسية للعراق وباقي بلاد المسلمين أن يكون من خارج هذه النظم السياسية المفروضة عليهم، وهذا الخارج هو ما ينبع من عقيدة الأمة الإسلامية، وما فرضه الله من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية.

لذلك لا بد للأمة الإسلامية إذا أرادت أن تعيش حالة سياسية مستقرة وكريمة وعادلة، أن تعود لعقيدتها ونبعها الصافي، وتعمل جاهدة لإقامة دولتها التي تكون السيادة فيها للشرع، ويكون سلطانها لها توكل من تثق بدينه وعدله وقدرته فتبايعه على الحكم بشرع الله، فلا يليق بأمة أعزها الله بالإسلام، وقوّاها بالإيمان، أن تعيش الذل، وتخنع للظالمين، ولا تأخذ على أيدي المجرمين، وقد وعدها سبحانه وتعالى إحدى الحسنيين؛ النصر أو الشهادة، ولا يليق بأمة كانت مشاعل نور للإنسانية وقائدة للبشرية بالعدل والإحسان أن تكون في ذيل الأمم يعبث بها أعداؤها بالقتل والتشريد ونهب ثرواتها ورسم خارطة عيشها.

أيها المسلمون: اعلموا يقينا أنه لا عز لكم ولا كرامة ولا عيشا هنيئا إلا بالرجوع إلى دينكم فهو مصدر عزكم، فالله سبحانه وتعالى يقول: [لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ]. فإلى هذا الخير العظيم ندعوك يا أمة الخير والهداية؛ أن تعودي لنبعك الصافي وتنهلي منه، وتحكّمي شرع الله سبحانه وتعالى في حياتك، فتنالي سعادة الدنيا والآخرة، وتغدي خير أمة كما أرادك الله أن تكوني.

بقلم: الأستاذ أحمد الطائي – ولاية العراق

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.